



# **المسؤولية الامنية للمراافق الاعلامية في الدول العربية**

**الدكتور : عبدالله عبدالله الزايد**

**الرياض**

**م 1986 هـ - 1406**

## الفصل الأول

### المسؤولية الأمنية للمرافق الاعلامية في الدول العربية \*

مقدمة :

لئن كان الأمن Security هو أولى وظائف الدولة التقليدية (الأمن والسكينة، والصحة العامة) 'Securite, Sante'/quantite' ولئن تطورت وظائف الدولة وأهدافها حين انتقلت إلى دور الدولة الموجهة Etat dinge' فقد بقي للأمن الصدارة في وظائف الدولة وأهدافها.

ولئن كان ذلك فإن الإعلام قد اتخذ دوراً بارزاً لتحقيق أهداف الدولة الحديثة، وشهد القرن العشرين أحدث أساليب ووسائل الإعلام الذي نحرك في اتجاهين :

- ١ - اتجاه لتدعم الحكومة في مواجهة الرأي العام.
- ٢ - اتجاه لتدعم الرأي العام في مواجهة الحكومة.

وبالجمع بين الأمن كوظيفة أولى للدولة، وبين الإعلام كمهنة ووسيلة لتحقيق وظائف الدولة وأهدافها .. تبرز لنا خطورة المسؤولية الأمنية للمرافق الاعلامية، فالمرافق الاعلامية تستطيع أن تسهم في الحفاظ على أمن الدولة أسهاماً كبيراً ... إن وضع لها الاستراتيجية السليمة، واتبعت التكتيكات المناسب، وذلك من خلال أمانتها على الكلمة .. مقروءة، أو مسموعة، أو مرئية ومسموعة في آن واحد.

وعلى العكس من ذلك قد تؤدي هذه المرافق إلى تقويض أمن الدولة إن فقدت الاستراتيجية السليمة، أو اتبعت تكتيكات غير مناسب، فخانت بذلك أمانة الكلمة .. المقروءة، أو المسموعة، أو المرئية والمسموعة.

وفي الكلمات التي تلي .. نحاول شرح ما أجملنا والله المستعان، وعليه الاتكال ولا حول ولا قولة إلا بالله العلي العظيم.

---

\* اعداد : د. عبدالله بن عبدالله الزايد - نائب مدير الجامعة الاسلامية - المدينة المنورة.

## أولاً : أمن الدولة

### ١ - أمن الدولة والقوة :

لا يزال أمن الدولة security هو أول وظائفها .. لأنه اذا اخترع هذا الأمن من الداخل Enteriere باضطرابات أو قلائل أو ما شابهها، أو اخترع هذا الأمن من الخارج Exteriere بحرب أو عدوان أو ما شابه ذلك - إذا حدث ذلك عجزت الدولة - بلا شك - عن أداء سائر وظائفها.

وقد يؤدي هذا الاختلال إن كان خطيراً إلى زعزعة الدولة أو زعزعة الثقة بها، ومن ثم تفقد هيبيتها في الداخل أو في الخارج أو في النطاقين على السواء.

وقد يؤدي هذا الاختلال في النهاية إلى تغيير شكل الدولة أو نظامها كما هو الحال في الثورات والانقلابات، كما قد يؤدي إلى محو الدولة ذاتها بضمها بالقوة إلى الدولة المتغلبة أو باحتلال أراضيها والقضاء على سيادتها Souverentie, Sovereignty.

ومن ثم نجد الدول تحشد أكبر طاقاتها للحفاظ على أمن الدولة في الخارج بما تقرره من ميزانية وميزارات لقواتها المسلحة، كما تحشد أكبر طاقاتها للحفاظ على أمن الدولة في الداخل بما تقيم من مؤسسة الشرطة والباحثات والمخابرات وما شابه ذلك.

بيد أن كثيراً من هذه الدول تخطئ إذ تظن أن «القوة» وحدها كفيلة بالحفاظ على أمنها، بينما قد تكون هذه القوة ذاتها هي مصدر الخطر على أنها خاصة في الداخل أما من القوة ذاتها أو رد فعل لهذه القوة .. أما من القوة ذاتها فهو ما رأينا في المنطقة من انقلابات عسكرية قامت بهاقوى التي كان منوطاً بها الحفاظ على أمن الدولة، وأما كرد فعل فهو ما يحدث من اضطرابات قد ترتفع إلى مستوى الثورات كرد فعل لممارسات خاطئة لأجهزة الأمن نفسها، وفي هذا المجال يعمل قانون ينبغي عدم الغفلة عنه وهو «كل فعل له رد فعل مساو له في القوة ومضاد له في الاتجاه».

ولا يعني ذلك الاستغناء عن القوة للحفاظ على أمن الدولة، فهي بلا شك لازمة لكنه يعني شيئا آخر :

أ - أن تكون لهذه القوة ضوابطها.

ب - ألا تعمل هذه القوة وحدتها في مجال الأمن.

## ٢ . ضوابط القوة

القوة تغرى بالتجاوز إن لم تكن لها ضوابط.

والتجاوز لا يقف خطره فقط في اعتباره ظلما وطغيانا، لكن خطره يمتد إلى من يمارسه.. فمثلا في رد الفعل الذي يمكن أن يحدث نتيجة هذا التجاوز، ولقد يبقى رد الفعل حينا نتيجة ضعف الطرف الذي يقع عليه التجاوز، لكن الحسابات العلمية الدقيقة تنبئ أن رد الفعل يبقى.. متربصا ضعف الطرف الممارس للقوة.. وهو أمر وارد في كل حين، أو متربصا ساعة غفلة من هذا الطرف أو متربصا من نفسه ساعة قوة.

ومن ثم وجب وضع الضوابط دائما ضد التجاوز.

- هذه الضوابط قد تكون ذاتية أو داخلية.. داخل المرفق ذاته.. وهي أولى الضوابط وأهمها، ومن ثم وجب على من يلي مراقبة الأمان أن يكون محاسبا على التجاوز نفس محاسبته على التغريض أو الاتهام «ولا تطعواوا انه بما تعملون بصير».

وهو ما ينبغي أن ينبئه إليه المسئول عن مرافق الأمان دائما وهو يتفقد جنوده وأفراده بالنصح والتوجيه، كما أنه ينبغي أن يحاسب عليه بعد وقوعه مجازاة بنفس الدرجة التي يجازي بها ان وقع اهمال أو تغريض.

- كما قد تكون هذه الضوابط خارجية.  
أي خارج مرافق الأمان نفسه.

وهي من الضوابط الناجعة التي أخذت بها الأنظمة الحديثة بما أعطت للسلطة التشريعية من سلطة الرقابة على السلطة التنفيذية (ومن بينها أجهزة الأمن المختلفة) كما أعطت للسلطة القضائية حق الرقابة على السلطة التنفيذية في هذا المجال الغاء لقراراتها الجائرة، وتعويضاً عن تصرفاتها المتجاوزة وبذا يحس الفرد بالأمن أو الأمان في ظل مثل هذه الضمانات أو الضوابط.

### ٣ - أهم الضمانات وأقواها :

بيد أن أهم ضمانات القوة من التجاوز.. إلا تعلم وحدتها في ميدان الأمن.. فيتقدم سلطان القوة سلطان أهن وأكبر هو سلطان الله سبحانه، متمثلاً في شريعته وقانونه، وأن يتقدم سلطان الأجهزة التنفيذية سلطان الشعب أو الأمة...

وبعبارة أخرى يتقدم الحق على القوة

وتعلو الأمة قوة الحكومة ...

وتفصيل ذلك أنه إذا اتخذت الدولة شريعة الله منهاجاً لها فإن الحاكم والمحكوم يحسنان بها تعلو عليهما، ومن ثم يحسنان بها تقييدهما وتنعهما من كل تجاوز، بينما لا يحسن الحاكم ذاك في القانون الذي صنعه يداه.

ومن ثم يكون هذا حاجزاً أو مانعاً معنوياً من التجاوز أو الطغيان.

- ومن ناحية أخرى يكون استشعار الحاكم بوجود الأمة أو الشعب، وتكون حيوية الأمة ويقظتها من ناحية أخرى حائلاً أو مانعاً مادياً من التجاوز أو الطغيان.

والحكومة الذكية هي التي تستطيع اشراك الشعب في مسؤوليتها الأمنية واسعاره بدوره فيها. ومن ثم تغدو القلوب قبل العضلات حامية للنظام دارئة عنه ما يهدد أمنه أو يعكر صفوه.

وكم فشلت سلطات أمنية كثيرة بسبب سلبية الشعب ازاءها نتيجة عدم نجاحها في اشراكه واسعاته، أو نتيجة تجاوزها وطغيانها وغورها.

وهذا الصمان كما يعمل في مجال أمن الدولة الداخلي كما هو واضح فإنه يعمل كذلك في مجال أمن الدولة الخارجي.

بل لقد بات واضحاً فشل الدولة في الحفاظ على أمنها الخارجي ان هي افقدت اسهام الشعب فيه أو على الأقل تجاوبه وعدم سلبيته.

### ثانياً : الاعلام ومسئوليته الأمنية :

#### تمهيد

لم يعد خافيا دور الاعلام الخطير في العصر الحديث وهو الدور الذي أشار اليه القرآن من أكثر من ألف وأربعين عام قبل أن يتنبأ به أحد، حين قال رب العالمين: (ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين باذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون)، ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة إجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار، يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء).

ولم يقتصر هذا الدور على حال السلم او الحرب بل شمل الحالين على السواء وما مارسه الاعلام الالماني ابان الحرب العالمية الثانية وما مارسه اليهود ابان حروبهم المختلفة... كان بلا شك له تأثير كبير على مجريات الأمور ونتائجها مما لم يعد خافيا على أحد.

- وحتى تحدد المسئولية الأمنية لمرافق الاعلام فان الأمر

يتوقف على تحديد:

أ - الاستراتيجية والتكتيك.

ب - النظريات المختلفة التي تحكم وسائل الاعلام.

ج - تحديد الدور بين السلب والايجاب.

## أ - دور الاعلام بين الاستراتيجية والتكنيك :

لم يعد العصر - مع التخصص العلمي الدقيق - يقبل الارتجال، ولم تعد صناعة القرار وقفا على فرد واحد أو حس تصرفه... انه يسبقه دراسات وأبحاث ينبغي أن تقوم بها أجهزة متعددة.

ومن ثم فان تحديد المسئولية الأمنية لمرافق الاعلام يقتضي الاجابة على سؤال هام: ما هي الاستراتيجية التي تتبعها الدولة حتى تلتزم بها وسائل الاعلام ومرافقه.. ثم ما هو التكتيك الذي تطبق به هذه «الاستراتيجية».

وفي نظرنا أنه كلما كانت الاجابة واضحة عن هذا السؤال كان التزام المرافق في مسئولييتها التزاماً دقيقاً ومحدداً...

والدول العربية في تحديد استراتيجيتها تلتزم ثلاثة.

أولها : العقيدة.. ما عقيدتها...

ثانيها : المذهب.... ما مذهبها...

ثالثها : النظام .. ما نظامها...

وإذا أخذنا المملكة كنموذج للإجابة على هذه الأسئلة.. فأننا نقول بعون الله:

- ان عقيدتنا.. هي الاسلام... باعتباره النبع الصافي الذي نستمد منه قوانيننا وأنظمتنا في المملكة وباعتباره الصبغة التي يصطبغ بها النظام كله والبلد كله...

- وعقيدة الاسلام.. صافية وهي في الوقت نفسه بسيطة لا تعقّد فيها انها.. لا اله الا الله... محمد رسول الله... بكل ما تعنيه هذه الجملة من معانٍ ومضامين والتزام.

لا اله الا الله تعني افراد الله بالعبودية، ومن ثم افراده وحده بحق الأمر والتشريع «ألا له الخلق والامر تبارك الله رب العالمين».

والأستمداد من الله سبحانه وتعالى له أكثر من ميزة:  
انه يشعر المحكوم قبل الحكم باحترام هذا التشريع...  
انه يجعل المحكوم مقتنعا به، ويجعل من ضميره حارسا له..  
انه يخاف بعد ذلك ما فيه من عقوبة هي بلا شك أشد حسما من  
أي عقوبة وضعية وتركيز الاعلام على ذلك يحقق جزءا كبيرا من  
الأمن للبلاد.. والوقاية دائمًا خير من العلاج.

أما المذهب فهو عندنا مذهب السلف.  
بعيداً عما جرى بعد ذلك من ابتداع في الدين.  
وبعيداً عما وقع فيه البعض من افراط وما وقع فيه البعض  
الآخر من تفريط. واتباع مذهب السلف فوق ذلك يخرجنا من تلك  
الخلافات الشديدة التي بلغ فيها التعصب حدا ذمياً أضعف من قوة  
المسلمين وفرق جماعتهم.

- وأما النظام فان نظام الحكم في المملكة هو النظام الملكي الذي  
يعمل على استقرار واطمئنان الأفراد.

- هذه هي الخطوط الثلاثة التي ترسم «الاستراتيجية» التي تتقيّد  
بها مرافق الاعلام - كما سنرى عند التعرض للتطبيق.. أما «الكتيك»  
فيتوقف كذلك على عوامل عدة مثل:

- ١ - دراسة علم النفس الاجتماعي.
- ٢ - عامل التجديد والإبداع.
- ٣ - عامل خفة الروح.
- ٤ - عامل التكرار.
- ٥ - عامل الصدق.

---

يفرق البعض بين الاتصال Communication وبين الدعاية Propaganda وبين الاعلام ويرى البعض الآخر انها مترادفات، ونحن نرى الاعلام أخص واستعماله أفضل من استعمال الدعاية لما اتسمت به الأخيرة من التشويش خاصة في بلاد العالم الثالث.

- ٦ - التزام «البساطة» في الاداء والتعبير.  
 ٧ - الاهتمام بالدعاوى الفردية.

كما يتوقف على أساليب :

أ - التغيير المستمر حسب الحاجة.

ب - أسلوب الشريك البائع... بالاتجاه الى وسيلة اعلام في دولة أخرى لتبرز الشيء الذي يراد ابرازه في الدولة

ج - أسلوب الاختيار أو جس نبض الرأي العام.

د - أسلوب الصمت بالسكتوت على شيء يسيء الى الدولة أو نظامها بدلا من الرد عليه فيؤدي ذلك الى تضخيمه ولفت الانظار اليه.

ه - أسلوب تحويل الانظار وذلك بإثارة موضوع آخر يشغل الرأي العام عن موضوع أريد به الاساءة الى النظام... الخ

وننتقل الى النظريات التي تحكم وسائل الاعلام.. لنرى أيها أنساب في مجال المسؤولية الأمنية.

ب - النظريات المختلفة التي تحكم وسائل الاعلام  
 وأشار العلامة Ferid Siebert الى نظريات أربعة.

- النظرية السلطانية

- النظرية السرفينيتية

- نظرية الحرية

- المسؤولية الاجتماعية<sup>(١)</sup>

ولسنا بحاجة الى عرض هذه النظريات جميعاً للختار بينها...  
 في مجال الحديث عن المسؤولية الأمنية...

لأن النظريتين الأولى والثانية تعتمد ان على لون من «القهر»  
 لم يعد يقبله العصر... كما أن النظرية الثالثة تطلق الحرية بغير

<sup>(١)</sup> راجع صفحة ٣٢٥ الى صفحة ٣٦٠ في الاتصال بالجماهير والدعائية الدولية دكتور  
 أحمد بدر الطبعة الاولى ١٣٩٤ - ١٩٧٤ دار القلم - الكويت.

حدود.. الأمر الذي لم يعد يقبله العصر كذلك بعد أن لفظ المبدأ الفردي Individialisme المعتمد على شعار Laissez Passer Laissez Faire، ومن ثم فان نظرية **المسؤولية الاجتماعية** القائمة على التضامن الاجتماعي Social، والتي تراعي حرية الفرد وقدراته من ناحية، وتراعي مصلحة المجتمع وحاجات الجماعة من ناحية ثالثة، وتنمي في الفرد التضامن الاجتماعي وتقديم المصلحة العامة على الخاصة، هذه النظرية هي أقرب النظريات الى روح الاسلام، والى تحقيق المسؤولية الأمنية لمرافق الاعلام.

ومن ثم وجب أن تحكم هذه النظرية وسائل الاعلام.

### ج - الاعلام بين السلب والايجاب

تتحدد المسؤولية الأمنية لمرافق الاعلام تبعاً لموافقات السلب والايجاب: فالايجاب يعني اتخاذ الموافق الايجابية دفاعاً عن استراتيجية الدولة المتمثلة في خطوطها الثلاثة سالفة الذكر... في الكلمة المقرودة، أو الكلمة المسموعة أو الكلمة المرئية المسموعة. كما يعني السلب.. اتخاذ الموقف السلبي.. ان كان هو المناسب ازاء ما قد يجري من أحداث أو يعرض من خطط الدعاية المضادة... فقد يكون الموقف السلبي أو الصمت هو الموقف المناسب لأن اتخاذ الموقف الايجابي قد يزيد الأمر اشتعالاً أو قد يلفت الانظار أكثر.. والأمر يتوقف على:

#### نوع الحدث

ثم ذكاء مسئول الاعلام...

اي كيفية عرض الحدث بأسلوب لا يثير المشاهد او القارئ. وهناك امثلة لعديد من سلبيات الاعلام ووقوعها في اخطاء من ناحية المسؤولية الأمنية، الامر الذي يدعو المسؤولين الى مراجعة ما يقدم في كل وسائل الاعلام.

## خاتمة

وبعد... فهذه كلمات صادقة.. في بحث متواضع إن شاء الله، أردنا أن نحدد فيه المسئولية الأمنية لمرافق الاعلام من خلال «استراتيجية الدولة» القائمة على عقيدتها، ومذهبها، ونظامها ومن خلال التكتيک الذي يتخذ تبعا للنظرية الاعلامية التي تختار في هذا المجال ثم من خلال موافق السلب والايجاب التي تبحث دائما في صدر كل حدث يعرض لاختيار الموقف الأنسب لهذا الحدث.

- والذي ينبغي أن نبه اليه أن تستشعر مرافقنا الاعلامية مسئوليتها الأمنية بنفس القدر الذي تستشعره أجهزة الدولة الأخرى وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية.

وألا تظن مرافق الاعلام أن مسئوليتها تقديم برامج الترفيه والتسلية... أيا كانت هذه البرامج.. دون نظر الى ردود الفعل التي تحدثه أمثال هذه البرامج من الناحية الأمنية كما صرربنا الأمثال.

لقد آن لأجهزة الاعلام ومرافقه أن تستشعر «أمانة الكلمة» وأن تعلم أن اصرارها على عرض البرامج «التافهة» أو «المنحلة» يرتب آثاما خطيرة في مجال «المسئولية الأمنية» كرد فعل لهذه البرامج. إن الأمر يحتاج إلى تحديد «ال استراتيجية» و «التكنيک» لأجهزة الاعلام.

كما يقتضي حسن اختيار رجل الاعلام الملزوم بدينه وأخلاقه حتى يكون نموذجا طيبا وحتى يصدق الناس ما يقول أو يعرض، وحتى يقدم شيئا طيبا فكل إباء بما فيه ينضح.

# أهم المراجع

- ١ - الاعلام العربي - د. محمد علي العويني - الطبعة الأولى ١٩٧٩ م عالم الكتب القاهرة.
- ٢ - الاعلام والدعائية - د. محمد عبد القادر حاتم - ١٩٧٢ - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة.
- ٣ - وسائل الاعلام - ويلبر شرام - Wilbur Schram - Stanford/Unesco Stanford University Press 1966.
- ٤ - الاتصال بالجماهير والدعائية الدولية - د. أحمد بدر - الطبعة الأولى ١٩٧٤ م - دار القلم الدولية - الكويت.
- ٥ - معاهد الصحافة والاعلام - المركز العربي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعريب في الوطن العربي - القاهرة ٢٢ - ٢٨ نوفمبر ١٩٧٦ م.
- ٦ - أزمة الاعلام العربي - معضلات وحلول د. عبد الرحمن عبدالله الزامل - الدار المتحدة للنشر - بيروت - ١٩٧٤ م.
- ٧ - الدورة الأولى لمجلس الأمانة - المركز العربي للدراسات الاعلامية - بيروت ١٩٧٤/٧ م.
- ٨ - بحوث المؤتمر العالمي لتوجيه الدعوة واعداد الدعاء - اللجنة الرابعة - وسائل الاعلام في العصر الحديث ودورها في توجيه الأفراد والجماعات والمجتمعات - الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.
- ٩ - التخطيط للدعوة الاسلامية د. علي جريشة - الناشر رابطة العالم الاسلامي ١٤٠١ هـ - الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.
- ١٠ - أساليب الغزو الفكري للعالم الاسلامي د. علي جريشة - الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.
- ١١ - الصحف العربية (عكاظ - المدينة المنورة - الأهرام - الأخبار) ومراجع أخرى مشار إليها في الهوامش.